تقييم البطالة في الاقتصاد الأردني في ظل التحولات الديموغرافية

د. ثائر احمد ابو سليم

د. عبد الحليم محمد جبران

بدعم من عمادة البحث العلمي – جامعة الزرقاء

المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الى تقييم البطالة في الاقتصاد الاردني من خلال تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي، حجم القوى العاملة، صافي فرص العمل وعدد السكان على معدل البطالة في الفترة 2007 – 2019. وقد استخدم الباحثان في تحليل العلاقة المنهجين الوصفي والاستدلالي للوقوف على طبيعة هذه العلاقة وتبعياتها على الاقتصاد الأردني.

وقد قاد تحليل البيانات التي تم تجميعها ومعالجتها من قبل الباحثين الى مجموعة من النتائج، تمثلت في وجود أثر سلبي لعدد السكان على البطالة، مع الاشارة الى ما يبرر هذه النتيجة. وفي ظل محدودية صافي فرص العمل المستحدثة تبين وجود أثر ضعيف لهذا المتغير على البطالة وأيضا، وجود اتجاه طردي بين القوى العاملة ومعدل البطالة في ظل التحولات السكانية وتغير التركيبة السكانية في فترة رصد الفرصة السكانية في الاقتصاد الأردني.

الكلمات المفتاحية: البطالة، حجم السكان، حجم القوى العاملة، صافي فرص العمل المستحدثة والتحولات السكانية.

Abstract

The study aims to assess unemployment in the Jordanian economy by determining the impact of certain economic variables such as GDP, the size of the labor force, net employment and population on the unemployment rate in 2007-2019. In the analysis of the relationship, the researchers used descriptive and inference approaches to determine the nature of this relationship and its consequences for the Jordanian economy.

The analysis of the data collected and processed by the researchers led to a set of results, namely, a negative impact of the population on unemployment, with this result justified. With limited net employment opportunities created, there has been a weak impact on unemployment and, as well, a trend between the labor force and the unemployment rate in light of population shifts and changing demographics in the period of population opportunity monitoring in the Jordanian economy .

Keywords: unemployment, population size, workforce size, net jobs created and population shifts.

المقدمة

ان قضية البطالة في الأدبيات الاقتصادية تعتبر من القضايا المتجددة على مستوى البحث العلمي في مجال العلوم الاقتصادية. هذا المفهوم يحاكي كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي على مستوى الدولة.وخلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على جانب مظلم من هذه الظاهرة، على مستوى الاقتصاد الأردني، عندما تتداخل مجموعة عوامل اقتصادية وعوامل سكانية (ديموغرافية) في ظروف الاصلاحات الاقتصادية وصولا الى فترة احتواء جائحة فايروس كورونا.

البطالة لا تظهر في وسط انعزالي ولا تختفي ولا تجتث من جذورها، ما يعني أن الاقتصاد، أي النظام الاقتصادي، يعمل وسيظل يعمل بوجودها ولا يمكن أن نتقدم الى الأمام بدونها. فقد باتت وظيفية، أي أنها تقوم بوظيفة البقاء. فمن خلال هذه الدراسة البحثية يسلط الباحثان الضوء على نزعة معدلات البطالة نحو الزيادة في ظل تباطؤ عمل السياسات الاقتصادية والاجراءات الداعمة والضابطة لتحركات السكان في فترة ترقب الفرصة السكانية[1]. هذا يتطلب من الباحثين معالجة مستفيضة ودقيقة للبيانات المتاحة، على مستوى الاقتصاد الاردني، فيما يتعلق بهيكل سوق العمل، معدلات البطالة، التحركات السكانية مثل معدلات نمو السكان، التركيبة العمرية للسكان ومعدلات الاعالة.

وعلى جانب النشاط الاقتصادي هناك البيانات الخاصة بفرص العمل المستحدثة والمتوقعة مقابل الفاقد من فرص العمل في فترة جائحة كورونا. مما يساعد في الوصول إلى تحقيق ما يسمى بإدارة البطالة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا البطالة، ما الذي يبرر دراسة هذه الظاهرة؟ إن أية قضية اقتصادية، في الوقت الراهن، تحمل طابعا مشتركا من حيث المنشأ والآثار. والبطالة، تحظى باهتمام بين الاقتصاديين والسياسيين دائما وأبدا. فعندما نتحدث عن البطالة نشير الى قدرات الاقتصاد القومي في كبح اختلالات الية السوق ومخلفات

[1] الفرصة السكانية تتجلى من خلال المكاسب الديموغرافية التي تتحقق للمجتمع. فهذا المصطلح يشير الى الهيكل العمري للسكان الذي من خلاله يتعزز النمو الاقتصادي في مرحلة ما. ويظهر ذلك، في صورة: زيادة حصة الدخل مقابل تراجع الخصوبة، اعادة توزيع أو تخصيص الموارد من اعالة اطفال ومسنين الى النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى ودعم عرض العمل في السوق من النساء. للتعرف على تفاصيل أكثر عن الفرصة السكانية أنظر الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن (أنظر قائمة المراجع).

الدورة الاقتصادية، مستويات الأجور النقدية، خط الفقر، معدلات الاعالة. فمن خلال تقدير معدلات البطالة الفعلية نستطيع اعادة هيكلة مساهمة العاملين على مستوى الاقتصاد القومي، هذه الشريحة التي تعيل من تنطبق عليهم شروط الاعالة. فاذا اختل التناسب بين عدد المعيلين وعدد المعالين فنحن أمام معضلة ارتفاع معدل الاعالة ما يعني استنزاف أكثر لقدرات الاقتصاد القومي.

هذا الترابط بين المتغيرات، عند تقديرها، يمكننا من الفصل بين تكلفة اعالة فئة المتقاعدين وفئة المشتغلين، من ناحية. وبين تكلفة رعاية الأفراد دون سن الـ 15والمتقاعدين معا نسبة الى المشتغلين، من ناحية أخرى. ولا شك أن التغيرات الديموغرافية على مستوى الدولة تسهم في اعادة هيكلة هذه الفئات عبر الزمن. وهذا يعني اعادة هيكلة حجم الاعالة في كل مرحلة. ما يعزز هذا الرأي ما تشير اليه الاحصائيات الدولية (بلوم، ديفيد. 2016).

اذا تباينت التيارات الفكرية حول مصدر البطالة فان نقطة الالتقاء بين جل الافكار السائدة هو ان الاختلال القطاعي في النظام الاقتصادي يؤسس لظهور البطالة دائما. وغياب التناسب بين القطاعات على مستوى النظام الاقتصادي في الاردن لابد وان يمهد لاستقبال جيوش متزايدة من أعداد العاطلين عن العمل.

لقد فشلت سياسات الاصلاح الاقتصادي وما تلاها من سياسات تصحيحية لمسار الاقتصاد الاردني في التأسيس لتعددية قطاعية بين الزراعة، الصناعة، التجارة بانواعها والخدمات. وما زال الاقتصاد الاردني الى يومنا هذا يحتفظ بالنمط الخدماتي والمعول عليه في توليد القيمة المضافة. لكن غياب مساهمة فاعلة لقطاع الصناعة، حيث تنتج النقود كما اشار الى ذلك جون مينارد كينز في مؤلفه" النظرية العامة في التوظيف، النقود والفائدة "، والذي يجب أن نعول عليه في تحقيق الرفاه الاقتصادي.

ان البيانات الاحصائية الرسمية وغير الرسمية تبين وبشكل جلي مدى اضطلاع قطاع الخدمات في رفد الناتج القومي وفي تامين الجزء الاكبر من الوظائف. لكن هذا القطاع لا يتحمل تدفق عمالة متزايدة في ظل محدودية نطاق التخصصية في العمل والذي لا يتسع بزيادة الناتج الكلي كما لو كان المنتج صناعياً بدلا من الخدماتي.

الخطر ليس في وجود البطالة كظاهرة ملازمة لعمل النظام الاقتصادي بغض النظر عن نمط الانتاج السائد وانما في تكاليفها المرتفعة والمتزايدة والتي تطال المجتمع

افرادا ومؤسسات. فهي تحملنا عبئا في مكان وندفع ثمنا في مكان آخر. البطالة سيف ذو حدين. قد يكون كبحها الدواء والداء في نفس الوقت. فقد نستخدمها ضمن برامج اقتصادية لتنفيذ أجندة سياسية. وقد تكون موضوع مقايضة، الى جانب التضخم، في اطار رسم السياسات النقدية والمالية.

يحتل الاردن، بين الدول العربية، مركزا متقدما في الشفافية الاقتصادية، وفي القدرة على تصحيح اختلالات السوق، وفي مستوى الحرية الاقتصادية، حيث يحتل المرتبة الثالثة عربيا. وعلى مستوى مساهمة المرأة في سوق العمل، يحتل الاردن المرتبة 139 بين 142 دولة على مستوى العالم وهي مشاركة متدنية جدا. وفي ظل محدودية الموارد الاقتصاددية وثقل المديونية يسعى الاردن الى احداث تقدم في بنية الاقتصاد الوطني من خلال توجيهات القيادة وتكاثف جهود المؤسسات الوطنية على المستويين الرسمي والمدني حيث تشير الاحصائيات الرسمية الى استقرار نسبي في معدل البطالة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمعدلات البطالة للفترة بين 2009 – 2013 حوالي 12.6%. والى نهاية الربع الثاني من عام 2014 قدر معدل البطالة بـ 12.00%. الا أن جائحة كورونا قلبت الموازين راسا على عقب(تقارير الاحصاءات العامة، 2007 – 2019).

مشكلة الدراسة

على مستوى الاقتصاد الأردني تعتبر البطالة من المتغيرات الأساس في التحليل الاقتصادي، من ناحية. وهي، أي البطالة، أداة السياسة المالية في برامج التنمية الاقتصادية، من ناحية أخرى. وهي، منظور آخر، غاية الباحث في احتوائها وتخفيف أعبائها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. من هذا المنطلق، تتحدد المشكلة البحثية في التساؤل الآتي: هل السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الأردني تخدم مستوى توظيف يحاكي الزيادة في القوى العاملة في ظل التحولات السكانية بحيث يحصل الأفراد على فرص عمل، بمعدلات تناسب الزيادة في حجم القوى العاملة؟

أهداف الدراسة

يسعى الباحثان الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم طبيعة المشكلة. وفيما يأتي أهمها:

1. الوقوف على السمات الحقيقية لسوق العمل في الأردن والتي تعكس مدخلات ومخرجات مفهوم البطالة بشكل عام.
2. تحليل معدلات البطالة في اطار تراجع معدلات فرص العمل ومعدلات الاعالة.
3. وضع آلية تحدد متطلبات ادارة البطالة في الاقتصاد الأردني في المستقبل.
4. تحليل العلاقة بين انخفاض معدل الاعالة ومعدل البطالة.

محددات الدراسة

تغطي الدراسة الحالية الفترة الممتدة من 2010 الى 2020 مع التطرق الى متغير مستجد متمثل في الأزمة الصحية العالمية الراهنة" Covid – 19 " ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ومكانيا، هذه الدراسة موجهة لتحليل البطالة في الاقتصاد الاردني. ومن العقبات التي واجهت الباحثين في تنفيذ هذه الدراسة محدودية دقة البيانات الخاصة بمعدلات البطالة وطريقة حسابها وكذلك أعداد فرص العمل المستحدثة وفي الوقت ذاته المستلمة فعليا على أرض الواقع في السنوات التي شملتها الدراسة.

الدراسات السابقة

من باب تعزيز أهمية حداثة الدراسة الراهنة وبهدف اظهار بعض الجوانب المظلمة في تحليل البطالة يناقش الباحثان دراسات سابقة حديثة ذات علاقة على مستوى الاقتصاد الأردني. وهذا يخدم الدراسة في رصد وتتبع الاتجاه البحثي في النتاج العلمي ذي العلاقة بالمشكلة التي يطرحها الباحثان. فمن خلال اطلاع الباحثين ومراجعة الأدبيات الاقتصادية قي مجال التحولات الديموغرافيو والبطالة على المستويين المحلي والدولي يناقش الباحثان القضايا ذات العلاقة بموضوع المشكلة

المطروحة في الدراسة الراهنة. وانطلاقا من تفرد الدراسة الراهنة بالعلاقة قيد الدراسة يناقش الباحثان بعضا منها.

دراسة (سوزان رزاز، 2017) تركز على آلية تشغيل الأردنيين في ظل تزايد أعداد المهاجرين الى الاردن وامكانية توفير فرص عمل لائقة للشباب كي لا تكون فرص العمل المستحدثة عاملا طاردا في مواجهة البطالة.

وعلى مستوى الدراسات الشرق أوسطية قدمت أحدى الدراسات (المطيري، 2018) من خلال تقرير مؤتمر منظمة العمل العربية اتجاه تحولات ومسار التقدم قي أسواق العمل العربية تم التركيز على وكيفية رفع كفاءة أداء أسواق العمل العربية وعلى وجود تناقض بين تنوع برامج التنمية وتراجع تحقيق الأهداف فيما يتعلق بالتشغيل ومواجهة البطالة. وتطرق التقرير أيضا الى دور ظاهرة " البروز الشبابي "، في اطار التحولات الديموغرافية، في تغذية سوق العمل بقوى عمل شابة.

على مستوى الادبيات العالمية فقد رصد الباحثان مساهمات لديفيد بلوم، المتخصص في الاقتصاد والديموغرافيا في جامعة هارفارد، في مقالة بعنوان" طفرة ديموغرفية " (بلوم، 2016) تمثلت في الاشارة الصراع العالمي بين شيخوخة السكان والهجرة والتوسع الحضريين مع مقارنة على مستوى تغير الفئات العمرية حيث تواجه الدول الأقل حظا من النمو تحديا في احتواء قوة العمل المتزايدة في ظل محدودية فرص العمل المستحدثة.

في مساهمة أخرى (بلوم، 2020) بعنوان " السكان في عام 2020 " يؤكد ديفيد بلوم على دور العوامل الديموغرافية في تشكيل التحديات والصعوبات التي تواجهها المجتمعات والتي يرتبط بها النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. في المقابل، وهذا على درجة من الأهمية، فان المسارات الديموغرافية تتأثر بالحافز الاقتصادي وبالاصلاح التغيرات المؤسسية.

وبين أيضا كيف أن التحولات الديموغرافية ستكون مواتية أكثر لتحقيق الرفاه الاقتصادي اذا ما استثمرت السياسات اللازمة لهذا الاستحقاق. وهذا الراي ينسجم مع رأي الباحثين في اطار الفرصة السكانة المرتقبة في الأردن اذا ما استغلت الدولة كافة القطاعات في هذا الاتجاه.

وتشير دراسة (سونداراراجان، أرون، 2017) الى عوامل التقنية والاقتصاد الرقمي في اضعاف وتقوقع العلاقة التقليدية بين العمل وراس المال. ولا شك أن هذا التجاه يشكل تحديا كبيرا لاسواق العمل في الدول االقل حظا من النمو، في ظل تزايد أعداد البطالة والقوى العاملة في الدول. وقد بينت الدراسة أن المخاوف من المستقبلية ليس فقط ارتفاع معدلات البطالة بل في الوظائف التي ستكون قليلة بفعل التقدم التقني واتساع مساحة الثورة الصناعية الرابعة.

الجانب النظري

اعتمد الباحثان، في عرض الدراسة في مجملها، على طريقة غير تقليدية في تثبيت الأفكار الأساس حول موضوع البطالة. وهذا يتجلى من خلال طرح هذه الأفكار في صورة قضايا بحيث تعكس كل قضية مفصل في اظهار المشكلة البحثية قيد الدراسة. هذا يعني الوقوف على مدخلات ومخرجات مفهوم البطالة كما يراها الباحثان.

القضية الأولى: سوق العمل. خصائصه وبنيته في الاقتصاد الاردني. سوق العمل كجهاز اقتصادي يقوم على عنصرين اساسيين: عرض العمل والطلب على العمل. وهذه السوق الاقتصادية، في اطار تدخل حكومي وبما يتناسب مع مبادئ الحرية الاقتصادية لا تعمل بمنآى عن تشريعات وضوابط تنظم عملها. على جانب العرض يعتبر القطاع الخاص المزود الأساس لفرص العمل الجديدة. في المقابل، تتناقص مساهمة القطاع العام في طرح وظائف جديدة يوما بعد يوم. وتتميز سوق العمل بـ:

1. تعتبر سوق العمل في الاردن المرسل والمستقبل للعمالة في نفس الوقت. فالاردن من خلال هذه السوق يصدر عمالة ماهرة ومدربة في الغالب الى دول اخرى ويستقبل عمالة وافدة بمهارات متباينة لاعتبارات اقتصادية وأخرى. في الغالب هذا التدفق من العمالة الوافدة الى الاردن يتسم بمهارات متواضعة ومحدودة على أساس معايير تنظيمية تناسب بعض القطاعات في الاقتصاد الاردني كخدمة القطاع الزراعي ومساندة القطاع التجاري.
2. اختلالات في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية على المستوى الجغرافي، المهني والتعليمي والجندري. وهذا من أحد الاسباب التي تعيق تدفق فرص العمل

بشكل متوازن على مستوى الاقتصاد ككل الأمر الذي يعزز انحسار الاستثمارات في مناطق تنموية على حساب أخرى.

3. محدودية الوظائف المستحدثة من قبل القطاع العام وتوزيع اعتباطي لهذه الفرص بذريعة الحماية الاجتماعية. لعل من جملة الأسباب التي تقف وراء ذلك هو وجود مساحة للنفوذ السياسي في بنية القطاع العام لتحقيق مآرب اقتصادية. هذه التوجهات عززت من تفاقم البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام ودون استثناء وساهمت وتساهم في تراجع متوسط الانتاجية على مستوى القطاعات الاقتصادية والمدنية ككل.
4. تدفق كبير من القوى العاملة على أثر التحولات الديموغرافية وتبلور ما يسمى ظاهرة "البروز الشبابي"[2].
5. انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة، بشكل خاص[3]. فعلى المستوى العالمي تحتل الاردن المرتبة 139 بين 142 دولة. ويشير هذا المعدل الى قوة العمل من النساء الى اجمالي عدد السكان في الفئة العمرية 15 – 65 سنة.
6. عدم تكامل السياسات الاقتصادية مع سياسات التشغيل. فالاستثمار في النى التحتيى لا يحاكي معدلات النمو السكاني، على سبيل المثال (نصار، هبة، 2006، 2 – 43).

القضية الثانية: الملامح العامة للبطالة في الاردن والجوانب المظلمة في القياس[4].

استنادا الى مسوحات وتقارير ودراسات وزارة العمل الأردنية تتسم البطالة في تعريفها الاقتصادي ببعض الخصائص. وعندما نتحدث عن خصائص البطالة نتكلم في الوقت ذاته عن أسبابها. فالبطالة ظاهرة دائمة ومتجددة ومدخلاتها كذلك في تجدد.

ان الخوض في اسباب البطالة. وفيما يأتي الزي الذي تظهر فيه البطالة:

2 ظاهرة البروز الشبابي – أنظر مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون، 2018.

3 وللتغلب على هذا القصور في سوق العمل تبنى المجلس الاعلى للسكان بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة وثيقة سياسات حيث تطرح الوثيقة بدائل حلول لتفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: التوسع في انماط العمل المرن. ويعني ذلك زيادة مساحة العمل الجزئي للمرأة، توفير فرص عمل من المنزل او توفير ساعات دوام مرنة. ومن الاهمية بمكان ان هذا البديل يجد صداه في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011 – 2020).

4 لا يمنع في التحليل الرجوع الى الدراسات الدولية في تحليل البطالة بمسبباتها في دول غرب آسيا، حسب تقارير الاسكوا، منظمة الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية لدول غرب آسيا.

اولا. سلوكية. ناتجة عن عزوف الافراد عن بعض الوظائف والمهن. لكن هذا التفسير يحتمل معنيين. المعنى الاول: رفض الفرد الفرصة المتاحة والتي تتناسب ومؤهله العلمي او مهاراته. والمعنى الثاني: رفض الفرصة المتاحة كونها لا تتناسب والمؤهل او المهارات بسبب طبيعة الوظيفة أو بسبب تدني العائد المنشود (الأجور).

ثانيا. هيكلية. عدم تناسب المؤهلات بين العمل واصحاب العمل، اي عدم تناسب المؤهل لدى الذين يبحثون عن فرصة عمل ومتطلبات الحصول على وظيفة.

ثالثا. احتكاكية. ناتجة عن نقص العلومات في السوق عن الوظائف المتاحة بالنسبة للباحثين عن عمل ولدى من يبحثون عن عمالة.

رابعا. المقنعة (المستترة). في التحليل الاقتصادي التقليدي ينظر الى البطالة المقنعة كظاهرة ملازمة للقطاعات الحكومية. لكن التحليل الاقتصادي الحديث يشير الى توسع نطاق هذا المفهوم ليشمل مؤسسات القطاع الخاص.

والاختلاف هنا يكمن في التقييم. فالمنظور الحديث يستند في تشخيص البطالة الى مستوى انتاجية العاملين. فاذا انحرفت مؤشرات الانتاجية في قطاع خاص عن متوسط الانتاجية المعيارية فالعامل في مثل هذه الحالات يعتبر في عداد العاطلين عن العمل. هذا يعني أن مساهمة هذه الشريحة من العمال لم تترك أثرا ايجابيا واضحا على الناتج الكلي في القطاع قيد الدراسة.

ان مصدر القلق الذي يثير الاهتمام في الاوساط الاقتصادية والاوساط السياسية لا يكمن فقط في ارتفاع معدلات البطالة بالمطلق. ان المخاوف تاتي اذا ما رجعنا الى الشرائح المتضررة من ارتفاع معدل البطالة: الشباب في الفئة العمرية 15 – 24. والخطر يكمن في أن هذه الشريحة، والتي في اوج عنفوانها، قادرة على العطاء أكثر من الفئات العمرية الأخرى في اجمالي القوى العاملة. ولا ينطبق ذلك على كل القطاعات ولا ينطبق كذلك على كل المهن.

من ناحية أخرى، ان تعطل هذه الشريحة يكون سببا في انخراطها في الاقتصاد غير الرسمي ودخول عالم الاحباط والانطواء على الذات. فقد قدرت احدى الدراسات الاجتماعية على مستوى العالم، ان ما يقارب من 69% من اجمالي من يقدمون على الانتحار في دول العالم هم افراد متعطلون عن العمل.

فاذا سلمنا بهيكلية البطالة الحالية ومواصفاتها فما الذي يقف وراء تفاقم معدل البطالة بالنسبة للمعدل الطبيعي (4.5% – 5%). هذا بالتأكيد يقودنا الى مجموعة من العوامل التي سنستعرضها فيما يأتي:

1. تحولات ديموغرافية: معدلات سكانية مرتفعة تضغط على الانتاجية، من ناحية. وعلى الانفاق الحكومي، من ناحية ثانية. اضافة الى ذلك، ارتفاع اعداد الهاجرين الى الاردن من الدول العربية. وأيضا، هجرات داخلية باتجاه مراكز النشاط الاقتصادي ومناطق الاكتظاظ السكاني. في ظل هذه التحولات يواجه الاردن معضلات ثلاث: معضلة السير بخطى ثابتة نحو الاستثمار في الفرصة السكانية [5] بحلول العام 2030، معضلة المهاجرين السوريين ومعضلة احتواء جائحة كورونا. هذه المتغيرات، ان صح التعبير، تضغط كقوى شد عكسي باتجاه زيادة الأعباء التي يتحملها الأردن في الاستفادة من مكاسب الفرصة السكانية.

لكي نتمكن من اعطاء تصور عن مدى ارتباط هذه المتغيرات الثلاثة بموضوع البطالة، لا بد من الوقوف على حيثيات هذه المتغيرات من حيث صافي الأثر على سوق العمل وموازنة ذلك بالمكاسب المرجوة وبالتالي تحديد حجم صافي الأثر على الاقتصاد الأردني بشكل عام.

ان السياسات التي تبنتها الحكومة الأردنية في اطار الاستثمار في الفرصة السكانية، نشر وتنفيذ سياسات التوعية الانجابية، ساهمت في اعادة هيكلة الهرم السكاني على مستوى الأردن. تجلى ذلك في انخفاض معدلات الزيادة السكانية وبالتالي انخفاض معدل الاعالة العمرية والاضطلاع بفئة عمرية فتية تشكل جيشا كبيرا من القوى العاملة يكتسح سوق عمل محدود الامكانيات من حيث توليد فرص عمل جديدة لاستيعاب هذا التدفق من العمالة المتزايدة. هذا التغير في الهرم السكاني يخدم جانب النفقات الحكومية من حيث تحقيق الوفر في مخصصات التعليم والصحة.

[5] ينصح الباحثان بالرجوع الى الورقة البحثية بعنوان: تقييم أثر تدفق اللاجئين على المكاسب الاقتصادية للفرصة السكانية المقدمة للمؤتمر الثالث للاجئين في الشرق الأوسط (قائمة المراجع). وأيضا، دراسة حديثة، أشير اليها في هامش سابق للباحثين، بعنوان: الآثار المتوقعة للهبة السكانية على النشاط الاقتصادي في الأردن، في المستقبل. بحث في المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلد 2/19 /2017 .

فمراجعة سريعة لاحصائيات التعليم والصحة في الأردن تبين حجم العبء الحالي لخدمة هذه القطاعات الحيوية[6] على المستوى الفردي وعلى مستوى المؤسسات. في المقابل، يطرح تساؤل: ما مقدار الوفر الذي تحققه الدولة نتيجة انخفاض أعداد المعالين؟ على المستوى الفردي، أو على مستوى الأسرة، فان انخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة الأردنية على أثر مكتسبات سياسات التوعية الانجابية، يسهم في توجيه ذات الموارد لتغطية احتياجات عدد أقل من الأفراد الأمر الذي يعني تلقائيا الانتقال من الكم في ادارة الأسرة الى استهداف النوعية في تنشئة الافراد.

على المستوى الكلي، تعتبر التغيرات في الهرم السكاني (انخفاض أعداد المعالين) ذات مكاسب ونفقات في نفس الوقت. فاستقبال أعداد أقل في التعليم الأساسي يعني تخصيص موارد مالية أقل. وهذا ينطبق على القطاع الصحي. لكن الوفر المتحقق هنا يمكن أن يوجه لأهداف تعليمية وصحية أخرى ذات مردود أعلى على مستوى الدولة. في المقابل، هناك نفقات غير منظورة قد تترتب على عدم قدرة الجهاز الاقتصادي في احتواء القوى العاملة المتزايدة، نتيجة تزايد أعداد فئة الشباب، اذا ما استثمرت هذه القوى في قطاعات الاقتصاد الحقيقي. وهنا يواجه الاقتصاد الأردني مشكلتين: المشكلة الأولى تتمثل في الحفاظ على القوى العاملة الموظفة والمشكلة الثانية تتمثل قدرة الاقتصاد على احتواء القوى العاملة التي تنتظر دورها في التوظيف.

فالمستخدمين في قطاعات الاقتصاد القومي تهددهم المزاحمة من قبل نظرائهم ممن ينتظرون الفرصة، أي جيش العاطلين عن العمل، أي الأفراد الذين ينتظرون من قبل والقادمين الجدد الى سوق العمل. من ناحية أخرى، زيادة أعداد العاطلين عن العمل، من ينتظرون الالتحاق بفرص عمل، يشكلون قوة ضغط على مستوى الأجور بشكل عام (نتيجة زيادة عرض العمل حيث يضغط فائض العمل على الأجور نحو الانخفاض). في المحصلة يصبح خيار السياسة الاقتصادية بين هدفين متناقضين: تأمين أو استحداث فرص عمل جديدة والحفاظ على متوسط الأجور السائد في ظل تزايد معدلات البطالة. هذان الهدفان سيقودان الى الاختيار بين البقاء والفناء، بالمعنى الباطن لهذين المفهومين.

---

[6] نفقات التعليم والصحة على مستوى المملكة الأردنية، دائرة الاحصاءات العامة: التقرير السنوي. تشير التقارير السنوية للفترة التي تشملها الدراسة حجم الوفر في نفقات التعليم والصحة وحجم التوسع في استثمارات جديدة تعزز المسار الصحي والتعليمي في الأردن.

2. ارتفاع سن التقاعد الفعلي. لعل من السمات الباطنة لسوق العمل الاردني على جانب ممثلي القوى العاملة هو التباين الصارخ بين سن التقاعد القانوني (65+) وسن التقاعد الفعلي والذي يتراوح بين 70–85 سنة[7]. ولعل ما يعزز هذا التباين هو صعوبات الحياة فيما يتعلق بتأمين احتياجات الانسان، انخفاض الأجور والمعاشات التقاعدية بعد نهاية الخدمة ومحدودية الحوافز المطروحة. لذلك يفضل الأفراد الاستمرار في العمل لفترة أطول متجاوزين بذلك السن القانونية التي تنص عليها التشريعات.

فوفق الهرم السكاني في المملكة الأردنية تشمل فئة المتقاعدين الأفراد الذين تجاوزا سن ألـ 65، ويحق للفرد الخروج الى التقاعد بتجاوز هذه السن القانونية وفق سنوات الخدمة التي أداها في مؤسسته. لكن ترك العمل بتجاوز هذه السن مرتبط، في حالات خاصة وهي كثيرة، باعتبارات مجتمعية واقتصادية. هذا الامتداد في هذه السن يسهم في تقليص امكانية حصول القادمين الجدد الى سوق العمل على فرص جديدة. ان ما يفسر ذلك هو عجز بعض المؤسسات، التي تحتضن هذه العمالة، ماليا في اطار التسويات وتصويب أوضاع العاملين، ممن تجاوزا سن التقاعد القانونية.

3. ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. هذا ناتج عن ضعف الارتباط بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع (عامة وخاصة). هذه الاشكالية قائمة منذ زمن طويل لكن تزداد حدة في ظل عودة المغتربين الى الديار، مزاحمة العمالة الوافدة على فرص العمل في المجتمع المحلي. فالأردن تفتقد لسياسة تعليم عالي موحدة، تحاكي قطاعات الأعمال في الاقتصاد الأردني.

فما تطرحه الجامعات الحكومية من تخصصات برسوم جامعية رمزية لا ينسجم مع ما تطرحه الجامعات الخاصة لكن برسوم جامعية أعلى، هذا من ناحية. مخرجات الخريجين في الغالب قائمة على نمط تعليم تقليدي، حيث يفتقد الخريجون في المجمل الى مهارات حياتية الى جانب ضعف المهارات المهنية في الغالب.

4. العمالة الوافدة والمزاحمة على المهن والاجور. من جدول " 1 " نلاحظ حجم المشكلة الاقتصادية التي تلازم سوق العمل في الأردن. فقد وصلت نسبة الوافدين الى سوق العمل من الدول العربية في اجمالي القوى العاملة الى 23.9%. مقارنة بالاقتصاد

[7] سن التقاعد في الأردن – سن نهاية العمل بتجاوز ألـ 65 سنة. لكن على أرض الواقع تمتد هذه السن أكثر فأكثر. أنظر دراسات منظمة العمل الدولية، التقارير السنوية.

الامريكي، تصل نسبة المهاجرين الى 15%. فالوضع القائم في الأردن يكاد يكون كارثيا بالمقاييس العالمية. هذا الخلل مرده ضعف السياسات التشريعية والاقتصادية المنظمة لعمل الوافدين في الأردن. يستثنى من ذلك حالات الهجرة القسرية الى الأردن والمحكومة بتوافق واتفاقيات دولية.

ان ما يعزز وجود هذا العدد الكبير من العمالة الوافدة أيضا هو وجود شريحة ليست بالقليلة في تركيبة القوى العاملة التي تبحث عن فرصتها غير الموجودة في قطاع الاعمال. هذا يعني عزوف هذه الشريحة عن قبول أي وظيفة لا تتناسب ومكانتها الاجتماعية ومؤهلاتها. في ظل سيطرة " ثقافة العيب " تصبح الظروف مواتية للمزاحمة على المهن، مهما كانت، من قبل الوافدين. على المدى البعيد، تسيطر على القوى العاملة حالات الاحباط والتوقف عن البحث عن فرصة في سوق العمل.

جدول" 1 ". تدفقات الوافدين الى سوق العمل في الأردن

الدولة	المغادرون		القادمون	
	2000	2013	2000	2013
مصر	2 305 000	3 466 000	169 000	297 000
العراق	1 154 000	2 322 000	147 000	96 000
الاردن	391 000	632 000	1 928 000	2 926 000
لبنان	545 000	689 000	693 000	850 000
فلسطين	2 685 000	3 635 000	275 000	257 000
سوريا	486 000	674 000	832 000	1 394 000
اليمن	545 000	907 000	144 000	315 000

المصدر: تقرير الامم المتحدة، صافي الهجرة العالمية، 2000 – 2020

عند تحليل سوق العمل لا يمكننا تجاهل مجموعة من التناقضات والتي تواجه الباحثين في اظهار البنية الحقيقية لسوق العمل، وبالتالي اظهار البطالة في ثوبها الحقيقي بين ابعاد اقتصادية وأخرى اجتماعية. من بين هذه التناقضات: الأثر المزدوج للتوظيف في ظل نمو اقتصادي حقيقي. هذا يطرح تساؤلا غاية في الأهمية: هل بامكان فرص العمل المستحدثة والمتزايدة أن تسهم في زيادة معدلات الاجور؟ أم أننا حبيسون مصيدة المقايضة بين فرص أكثر لكن باجور أقل؟ ولكي تكتمل الصورة فيما يتعلق بسوق العمل من الضرورة بمكان تحليل المشهد الدولي على مستوى اقتصادات الدول الأخرى. فاتجاهات سوق العمل في الوقت الراهن تبشر البعض بفردوس ولكن الغالبية ينذرون بما

هو خارج الحسبان. فعلى مشارف انتشار جائحة كورونا، مطلوب اليوم أكثر من 600 مليون وظيفة على مدار العقد القادم لاحتواء العاطلين عن العمل والمقدر عددهم 201 مليون عاطل على مستوى العالم[8]. وقد أدى هذا العدد المتزايد الى ركود الأجور في ظل تزايد معدلات الانتاجية.

اذا تزامن ذلك مع انخفاض اعداد القوى العاملة، في الفترة القادمة، هنا يمكن استثناء الاردن في ظل الاستعداد للفرصة السكانية، فان هذا الحدث سيعمل على تقييد النمو الاقتصادي وبالتالي، انخفاض عدد الفرص المطلوبة لاحتواء جيوش المتعطلين. ان التحليل الدقيق للاتجاهات العامة لسوق العمل تشير الى ان هناك تحولات جارية في الوظائف: من وظائف تخص الطبقة المتوسطة مثل مجال الصناعة التحويلية والخدمات الى مهن مرتفعة المهارات ومهارات منخفضة في نفس الوقت. والصراع القائم ياخذ الشكل التالي: افراد يتنافسون للحصول على مهن اكثر اجرا وبمواصفات اعلى واخرون يتنقلون بين مهن اقل مهارة بمكاسب اقل. النتيجة في المحصلة: تفريغ الطبقة الوسطى من محتواها وجفاف في مهن يدوية او انقراضها (الزراعة، على سبيل المثال).

حسب تقديرات ILO 30% من الفرق بين مستوى البطالة قبل الازمة الاقتصادية (2008) وبعد الازمة عائد الى انعدام اليقين في قطاع الاعمال، حيث في ظل الازمة شهد العالم انخفاضا في حجم الاستثمار بالتزامن مع تفاوت حاد في الأجور، وتباطؤ نمو القوى العاملة ادى الى انخفاض الوظائف. وقد ترتب على ضعف افاق الوظائف بطء معدل دوران سوق العمل، أي عدد الموظفين الذين يتركون الشركات لاقتناص فرصة عمل في أماكن اخرى.

5. انتشار ظاهرة البطالة المقنعة. هذا المفهوم يحتمل معنيين. على مستوى القطاع العام تتجلى البطالة المقنعة في وجود فئة من العاملين بانتاجية صفرية تحقيقا لأهداف مجتمعية. على مستوى القطاع الخاص، فالمفهوم يتجلى في ظهور عمالة بانتاجية منخفضة مقارنة بالمعيارية الدولية للقطاعات.

فلماذا اليوم لا تزال البطالة مرتفعة. لان النمو ضعيف. وسبب ضعف النمو عدم كفاية الطلب. ولذلك فهم يطرحون: تيسير السياسة النقدية والتنشيط المالي بهدف

8 المصدر: مجلة التمويل والتنمية لصندوق النقد الدولي، 2015، (مارس)، ص. 20 – الباحث: ايكيهارد ايرنست، منظمة العمل الدولية.

دفع النمو المطلوب عند مستويات بطالة مرتفعة في ظل تشابك عوامل الهجرة والتقدم التقني. أما على مستوى المنظمات الدولية، وبحسب دراسات صندوق النقد الدولي، يعزى 50% - 70% من ارتفاع البطالة الى ضعف النمو الاقتصادي (يتجلى ذلك في تعطل جزء كبير من فئة الشباب).

القضية الثانية: أثر الهجرة على البطالة المحلية وعلى الدول المستضيفة للمهاجرين. سؤال يطرح في الادب الاقتصادي الغربي: هل الهجرة تخلق وظائفا ام تدمرها. فاوروبا وامريكا تستحوذ على ثلثي المهاجرين والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق تستأثر بالثلث. وفي دراسة اجراها" Peri & Ottaviano " للاعوام 1999-2006 تبين ان الهجرة الى امريكا ساهمت في زيادة الاجور بنسبة 6%.

فالعمالة الوافدة كانت سببا في تفرغ الامريكيين لممارسة بعض المهن التي تتطلب نشاطا ابداعيا. من ناحية اخرى، اعتماد السيدات في الولايات المتحدة على خدمات منزلية يقوم بها الوافدون (المهاجرون)، سهلت من انجاز انشطة لدى هذه السيدات بتكلفة مالية اقل.

في المقابل، وعلى مستوى الوظائف، يعتبر ثمن الهجرة مرتفعا، لدى بعض فئات السكان في امريكا: كبار السن ومن هم دون المنافسة امام المهاجرين. ما بين الرأيين، هناك حقيقة في الاوساط الاقتصادية وهي ان موضوع الهجرة واثره السلبي على الوظائف، كمعنقد لدى الشعب الامريكي، ما هو الا واجهة يستخدمها السياسيون بهدف ابعاد الضوء عن اثر التقنية في قتل الوظائف يوما بعد يوم. لا يمكن القول ان المواطن العادي لا يكسب من الهجرة. لكن هل يطرح هذا المواطن هذا السؤال. لا يكترث او قد لا يلحظ ان العمالة الرخيصة في قطاع الزراعة سبب في انخفاض اسعار مشترياته. في المقابل، لا يكترث عندما يجد اسعار منخفضة وذات جودة نتيجة مشاركة عمالة مهاجرة في مصانع دولته. ولا يمكن تجاهل مشكلة الهجرة غير الشرعية واثرها على الاقتصادات القومية.

ففي ظل تزايد اعداد الشيوخ تبقى الحاجة ملحة الى تجدد الاجيال في دول الشمال لكن وفي ظل قيود السياسيين على الهجرات فمن المتوقع تزايد اعداد المهاجرين

غير الشرعيين. حينئذ، سيكون صافي الاثر للهجرة على الاقتصاد القومي لصالح اقتصاد الظل[9].

في دراسة، أنظر الهامش، تستطلع حجم الهجرة العربية العربية وابعادها في الفترة 2000–2014 باستثناء دول الخليج العربي التي تعتبر الدول العربية مصدرة ومستوردة للعمالة في نفس الوقت. وللحصول على تصور ادق عن حركة الهجرة العربية العربية واثارها الاقتصادية يقسم الباحثان الوطن العربي الى فئات: دول المشرق العربي، دول المغرب العربي، دول الخليج والدول الاخرى. فيما يلي صافي تدفقات المهاجرين في دول المشرق العربي.

ما تجب الاشارة اليه هو أهمية صافي التحويلات في الدولة بالنسبة لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة. فقد بلغت صافي التحويلات الى اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن 371% في سنة 2013 مقارنة بـ 231% في العام 2010.

القضية الثالثة: اتجاه البطالة في اقتصادات ذات معدلات متزايدة في القوى العاملة وذات طبيعة استهلاكية[10]. هل نحن نقترب من الاحادية التكنولوجية؟ طرح هذا السؤال من قبل فيرنور فينغ. تنويه:. قد تسهم التقنية في ازاحة عمال من وظائفهم الى وظائف جديدة دون ان تقضي على الوظائف بالكامل. عندما ظهرت استخدامات الصراف الالي في مجال الاعمال المصرفية (في البنوك) لم تكن هذه الابتكارات لتقضي على وظيفة الصراف المصرفي. فقد زاد عدد الموظفين مقابل زيادة عدد اجهزة الصرافة المنتشرة في فروع المصارف في الولايات المتحدة[11].

فقد تطلب نشاط المصارف، بهدف الاستحواذ على العملاء من خلال نشر خدمات الصراف الآلي، موظفين اضافيين ممن يجيدون مهارات التفاعل الانساني لكسب رضى العملاء بهوامش مرتفعة في حين يعجز الصراف الاي عن القيام بذلك. فالتفاعل

---

9 توقعات عن الهجرة المصدر: ندوة الهجرة وتنقل العمالة العربية لدعم فرص التشغيل (تونس 19 – 11/20/ 2014). في ورقة لـ بهجت ابو النصر بعنوان " دور ومساهمة العمالة المهاجرة في تحقيق التنمية في بلدان الارسال والاستقبال معا ".

10 العمل والتقنية: أو الكدح والتقنية المصدر: مجلة التمويل والتنمية، (اذار، 2015). الصفحات: 6 – 7 & 16.

11 ان المخاوف التي يحملها المستقبل ليس في تزايد أعداد العاطلين عن العمل وانما في التقدم التقني الذي سيبقي على وظائف قليلة. من تقرير التكنولوجيا والاقتصاد الأمريكي الذي أعدته اللجنة الوطنية. خلاصة الفكرة مقتبسة من كتاب قيد الاصدار لـ جيمس بيبسين، محاضر في جامعة بوسطن. عنوان الكتاب" الصلة الحقيقية بين الابتكار، والاجور والثروة "Learning by Doing: The real Connection between Innovation, Wages and Wealth". أنظر مستقبل العمل. مجلة التمويل والتنمية، حزيران 2017، IMF.

الانساني اهم من التفاعل النقدي في استقطاب العملاء. في عام 2010 ادى استخدام 400 ألف صراف في امريكا الى الاستعانة بـ 600 الف عامل صراف.

بالعودة الى التاريخ، وان كانت المقارنة بعيدة نسبيا، في القرن التاسع عشر عندما ادت اتمتة الات الغزل في صناعة الاقمشة الى تقليص تكلفة العمل الامر الذي ادى الى انخفاض اسعار القماش في السوق.

وصاحب ذلك تزايد الطلب على القماش مما ادى الى استجابة الشركات لهذا التدافع من خلال التوسع في الانتاج وتوظيف عمال جدد. وقد ادى التزاحم في طلب العمال الى تحسن اجورهم ان لم نقل زيادة واضحة في هذه الاجور. وفي مجال صناعة الكتب والتغليف، ادى استقدام التقنية الى تقليص عدد عمال القص والتغليف الى زيادة الطلب على مهارات في مجالات اخرى: عمال الجرافيكس. فالاقتصاد يفقد قطاعيا وظائفا لكن ككل يستحدث وظائف اربما تكون أكثر مع الوقت.

القضية الرابعة: التكاليف الاقتصادية للبطالة. ان اكبر ثمن ندفعه على مستوى النظام الاقتصادي هو عندما ننتج اقل من اللازم. فعندما يعجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل لمن يريد ان يعمل ويستطيع العمل فان جزءا من الانتاج الممكن من السلع والخدمات يذهب بلا رجعة. فالبطالة تعيق المجتمع بشكل دائم التحرك بمنحنى امكانيات الانتاج الى اعلى. والمفقود في الناتج يصوره الاقتصاديون كتراجع في حجم الناتج القومي الاجمالي. وهذا التراجع ينشأ عند حجم من الناتج الفعلي مقارنة بالحجم الكامن وهو، من البدهي، اقل. ويتحدد الناتج القومي الكامن على افتراض ان الاقتصاد يعمل عند معدل طبيعي للبطالة في ظل معدلات نمو اقتصادي اعتيادية.

وخلافا لذلك فان زيادة معدل البطالة تقود الى تراجع اكبر في الناتج الفعلي. ان الهدف من تحليل البطالة ينبثق من الاهداف العامة للاستقرار الاقتصادي: نمو اقتصادي حقيقي، عمالة كاملة واستقرار في الاسعار. واذا كان محور التحليل هو البطالة فيجب ان ناخذ بعين الاعتبار ان البطالة لا تعني القعود عن العمل. وقبل التعرض لتكاليف البطالة الاقتصادية لابد من الاشارة الى مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة.

لا يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول توصيف مستوى التوظيف الكامل. فمستوى توظيف الموارد الاقتصادية، وكحد ادنى لتعريف مستوى الناتج الكامن اقل من 100%، مستوى توظيف موارد العمل. ويستند هذا اللاخلاف الى وجود نسبة من التعطل

تحت مسمى التعطل الاحتكاكي ونسبة من التعطل الهيكلي. وعليه، فان مجموع معدل التعطل الاحتكاكي والتعطل الهيكلي يعكس معدل البطالة الطبيعي (NRU)؛ معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية = معدل البطالة الطبيعي.

وعند هذا المستوى يتحدد مستوى من الناتج القومي الاجمالي والذي يعرف بالكامن وهو متقلب بالفترات الزمنية المختلفة تحت تاثير عوامل ديموغرافية بالدرجة الاولى. ويشير رمزي زكي في كتابه" الاقتصاد السياسي للبطالة " الى مستويات مختلفة لمعدل البطالة الطبيعي عبر الزمن.

ففي الفترة الممتدة من بعد الحرب العالمية الثانية الى السبعينيات اعتمد الاقتصاديون معدل طبيعي عند مستوى عند مستوى 3 % - 4 %. في العقود اللاحقة والى نهاية القرن العشرين اعتمد مستوى اخر لمعدل البطالة الطبيعي قدر بـ 5 % - 6%.

ان العلاقة بين الاستخدام ومعدل البطالة واثر ذلك على مستوى الناتج في قالب ذي دلالة احصائية تستمد جذورها من ابحاث الاقتصادي الشهير والراحل ارثر اوكن، الباحث في مجال قضايا التحليل الكلي. فقد استطاع ارثر[12] اوكن اظهار العلاقة التجميعية بين الناتج القومي الاجمالي والبطالة. وهي عملية ربط بين مستوى النشاط في سوق السلع والخدمات ومستوى النشاط في سوق العمل. هذه العلاقة اخذت اسم" قانون اوكن "والذي ينص على: " اذا كان المعدل الفعلي للبطالة اعلى من المعدل الطبيعي بمقدار 1%، فان حجم التراجع في الناتج القومي الاجمالي المتوقع يعادل 2.5%. هذا التناسب في صورة 1:2.5 يسمح في حساب الضياع المطلق للمنتجات في ظل اي معدل للبطالة. بمعنى اخر" فان تخفيض معدل البطالة بنسبة 1% كفيل بزيادة الدخل القومي الاجمالي بنسبة 2% ". وقد اكدت هذا الاستنتاج ابحاث روبرت جوردن[13] في السبعينيات. فقد بينت دراساته ان انخفاض معدل البطالة في الولايات المتحدة بمقدار 1% كان من الممكن.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل من الممكن ان يتخطى الناتج القومي الاجمالي الفعلي الحجم الكامن؟ في فترة الحرب العالمية الثانية (1941 –1945) رصد معدل

[12] Arthur Okun. The Political Economy of Prosperity, North New York. 1990, p. 102
[13] Robert J. Gordon. Recent Developments in the Theory of Inflation and Unemployment, in: Journal of Monetary Economics, 2(1976).

البطالة عند مستوى 2% وذلك على اثر دمج عمالة اضافية في الصناعة من خلال ورديات اضافية وعن طريق استخدام مكثف للالة فوق طاقتها. ان الخطر الذي يرتبط بمشكلة البطالة ودورها في السيطرة على حجم الفاقد من الناتج هو ان تكاليف البطالة تتوزع بشكل غير متساوي. على سبيل المثال، من السهل تقبل لزيادة في معدل البطالة فوق مستوى 6% الى حدود 9% - 10% لو ان يوم العمل والاجر لكل عامل انخفضا بتناسب.

في ظل تباين المنظومات الاحصائية المستخدمة لحساب معدلات البطالة، حري بنا ان نبحث عن مؤشرات اخرى مساندة او بديلة اذا استطاعت ان تعكس الوجه الحقيقي لحالة عدم الاستقرار على مستوى النظام الاقتصادي.

وهذا الراي يدعمه التساؤل التالي: هل نحن بحاجة الى عمالة كاملة اذا كان جزء من العمل موظف في اعمال غير انتاجية. نحن اذا بين طريق صراع: نعم لمعامل البطالة ام لا او نعم لمعامل العمالة.

اذا استطعنا تغيير توجهات السياسات الاقتصادية الحالية فنحن امام هدف جديد في القالب والمضمون: استهداف معدل عمالة. ويمكن الحصول على هذا المؤشر من خلال قسمة عدد المشتغلين في سن العمل، اي الافراد فوق 15 سنة الى سن 64 سنة على حجم القوى العاملة المدنية. ما يميز هذا المؤشر مقارنة بمعدل البطالة هو انه لا يحتمل المغالطة في القياس كونه يبتعد عن الاحكام الذاتية في تقدير القيم المستهدفة اذا ما علمنا ان فئة من يشملهم مفهوم البطالة غير متجانسة بشدة.

القضية الخامسة. لماذا تخفق السياسات الاقتصادية في علاج البطالة[14]؟ ان الخلل القائم، وبما يتعلق بالاقتصاد الاردني تحديدا، ان السياسات المستخدمة يشوبها القصور. ومن بين أوجه القصور: لا ياخذ معدل البطالة في الحسابات من هم في بطالة جزئية او من يعملون في الاقتصاد غير الرسمي ومن يتقاضون صدقات في صورة اجور، حيث الاجر اقل من الحد الادنى الرسمي. في الدول النامية 28% من مجموع العاملين يقعون في فئة "الفقراء العاملون" اي المشتغلون الذين يتقاضون اقل من 2 دولار في اليوم، هناك عدد لاباس به من افراد المجتمع يقعون في فئة "المحبطون"، اي الذين توقفوا عن البحث عن

[14] المصدر: التمويل والتنمية: (اذار، 2015)، صفحة: 32 لـ شارلن بارو، الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال. ما هو المطلوب كي يبحر المركب في وجهة محددة؟

عمل بعد محاولات مضنية من السعي غير المثمر، تحرير الاسوق واضعاف المساومة الجماعية في برامج ضبط الوضاع التي يدعمها صندوق النقد الدولي على مستوى الدول.

على الجانب الآخر، هناك عدم تكامل في سياسات التوظيف وسياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، المالية والنقدية، الأمر الذي يضعف تحديد الأهداف التنموية. من ناحية أخرى، ما زالت قائمة مشكلة اختلال التناسب القطاعي. فلا قادرين على التقدم بالصناعة الى الأمام ولا قادرين في الوقت ذاته على النهوض بالقطاع الزراعي الحاضر الغائب.

الجانب العملي

في هذه الجزئية يتناول الباحثان البطالة من حيث التقييم الموضوعي في ظل التحولات الديموغرافية على أساس تفاعل متغيرات ثلاثة: معدل التغير في القوى العاملة، معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي، معدل التغير في معدل الاعالة وصافي فرص العمل المستحدثة. ومن خلال هذه المتغيرات سيتمكن الباحثان من صياغة العلاقة على النحو الآتي:

وللخوض في جوهر العلاقة تطلبت الدراسة بيانات احصائية من تقارير رسمية على مستوى الاقتصاد الأردني من مؤسسات ذات علاقة بموضوع الدراسة: نشرات وتقارير دائرة الاحصاءات العامة، نشرات وتقارير المجلس الأعلى للسكان تقارير وزارة العمل الأردنية، وتقارير دولية. ومن الأهمية بمكان في معالجة وتحليل البيانات الوقوف على سلوك معدل الاعالة ونمو القوى العاملة. والجدول الأتي يوضح هذا السلوك، جدول" 2 ".

جدول" 2 ". سيناريوهات معدل الاعالة ونمو القوى العاملة في المستقبل[15]

السنة	معدل الاعالة (%) (السيناريو المرتفع)	معدل الاعالة (%) (السيناريو المتوسط)	معدل الاعالة (%) (السيناريو المنخفض)
2015	63.5	63.5	63.5
2020	61.2	60.1	57.7
2025	59.5	55.7	54.5
2030[16]	63.1	55.0	52.4
2030	63.1	55.0	52.4
2035	64.1	52.5	49.0
2040	64.3	50.1	47.1
2045	64.1	50.8	48.2
2050	64.2	50.6	48.9

جدول" 3 ". متغيرات اقتصادية في الاقتصاد الأردني للفترة 2017 – 2020 [17]

السنة	عدد السكان	القوى العاملة	معدل نمو القوى العاملة	معدل البطالة (%)	معدل الاعالة	مليون دينار	النمو الاقتصادي معدل نمو	صافي فرص العمل[19]	معدل نمو فرص العمل
2007	6106	1312649	0.0040	13.1	0.6891894	12131.4	0.135	70356	_____
2008	6293	1342815	0.0220	12.7	0.67953047	15593.4	0.285	69092	0.018
2009	6490	1400805	0.4310	12.9	0.67224151	16912.2	0.084	76317	0.104
2010	6698	1412134	0.0080	12.5	0.68219469	18762	0.109	62813	-0.18
2011	6993	1435020	0.0160	12.9	0.68354472	20476.6	0.096	50888	-0.19
2012	7427	1443577	0.0060	12.2	0.68217895	21965.5	0.072	49068	0.072
2013	8114	1444699	0.0008	12.6	0.73565217	23851.6	0.085	48571	0.010
2014	8804	1460338	0.0108	11.9	0.682177986	25595.8	0.073	49935	0.028
2015	9959	1607599	0.1008	13.0	0.6139217	27396.8	0.070	48309	0.032
2016	9798	1660256	0.0327	15.3	0.613918108	28323.7	0.033	50853	0.052
2017	10053	1817820	0.0949	18.3	0.613918259	29400.4	0.038	53969	0.061
2018	10309	1734248	0.0459	18.6	0.61392083	30481.8	0.036	38906	0.279
2019	10554	_____	_____	19.0	0.613916937	31534.4	0.034	42036	0.080

[15] الاسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة 2015 – 2050 . تقارير ومسوحات دائرة الاحصاءات العامة، 2016.

[16] – الفرصة السكانية المرتقبة بحلول عام 2030.PG

[17] الجدول من تصميم الباحثين باستخدام تقارير المصرف المركزي الأردني ودائرة الاحصاءات العامة، نشرات سوق العمل الوطنية: سوق العمل الأردن، 2019، 2018، 2017، 2016، 2010، 2009، 2008، وزارة العمل الأردنية + مسوحات فرص العمل المستحدثة لعدة سنوات، سوق العمل بالأرقام.

مناقشة النتائج

يتطلب تفسير النتائج التي توصل اليها الباحثان الاستناد الى معدلات النمو السكاني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة. وفيما يأتي سلوك معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة، جدول" 4 ".

جدول" 4 ". معدلات النمو السكاني لفترة مختارة

السنوات	معدل النمو السكاني[18] (%)
1961 – 1952	4.8
1979 – 1961	4.8
1994 – 1979	4.4
2004 – 1994	2.6
2015 – 2004	5.3
2016	2.4 ❖
2017	2.4
2018	2.4
2019	2.4 ❖

فمن خلال تحليل البيانات، جدول" 5 " يتضح سلوك العلاقة المستهدفة. فقد بين التحليل وجود علاقة سالبة بين معدل البطالة والضغوطات السكانية المدفوعة بوتيرة الاستهلاك واثر ذلك على التوظيف. من ناحية أخرى، رصد الباحثان اثرا ضعيفا لصالح فرص العمل المستحدثة.وهذا الاتجاه ناتج عن ضعف معدل نمو فرص العمل مقابل تزايد معدل نمو القوى العاملة في ظل التغيرات السكانية التي تشهدها الأردن خلال فترة الدراسة.

جدول" 5 " تحليل العلاقة البحثية احصائيا

Dependent Variable: LOG(UNEMP)
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 10/15/20 Time: 20:50
Sample (adjusted): 2009 2018
Included observations: 10 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth= 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG(POP))	-0.903301	0.383750	-2.353877	0.0652
LOG(DEPENDENCY)	0.638670	0.390173	1.636889	0.1626
LOG(GDP)	-0.348975	0.151448	-2.304263	0.0694
LOG(LABORFORCE)	2.525435	0.445298	5.671334	0.0024
C	-29.50567	5.029946	-5.866001	0.0020
R-squared	0.930188	Mean dependent var		2.627472
Adjusted R-squared	0.874338	S.D. dependent var		0.165723
S.E. of regression	0.058747	Sum squared resid		0.017256
Long-run variance	0.001377			

[18] **الأردن بالأرقام (2016-2019). دائرة الاحصاءات العامة. تجدر الأشارة الى أن بعض القيم مقدرة.**

النتائج والتوصيات

أولا. النتائج:

1. يتضح من التحليل السابق أن عدد السكان ذو اثر سلبي على معدل البطالة. حيث أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة المستهلكين وهذا بدوره يتطلب زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع مستوى الاستغلال للموارد الاقتصادية بما فيها الأيدي العاملة.
2. الناتج المحلي الأجمالي فهو ذو أثر سلبي على معدل البطالة حيث أن زيادة GDP تؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل وبالتالي انخفاض معدل البطالة. وهذا ما يتفق مع قانون أوكن.
3. أما قوة العمل فزيادتها تؤدي إلى زيادة معدل البطالة، وذلك في ظل محدودية نمو صافي فرص العمل المستحدثة.
4. وأخيرا معدل الإعالة نلاحظ من جدول التحليل أنه لا أثر له حيث أن اختبار t=1.636889 قليل نسبياً و P=0.1626 كبيرة نسبيا.

ثانيا. التوصيات

1) الحفاظ على معدلات نمو سكانية تنسجم مع مكتسبات سياسات التوعية الانجابية بما يضمن الحفاظ على معدلات اعالة مناسبة لتجنب انحسار مكاسب الفرصة السكانية المرتقبة اذا ما اتخذت التدابير الاقتصادية اللازمة في احتواء تدفقات القوى العاملة الى سوق العمل في الأردن.
2) الاستفادة من وفورات الاستثمار في ادارة التحولات التحولات السكانية في تعزيز التطوير والتحديث الذي يعزز القاعدة التصنيعية ويضمن تناسبا قطاعيا، يخدم الحد من البطالة مع ضرورة الاستثمار في زيادة فرص العمل من خلال تعزيز التنوع القطاعي على مستوى الأردن.
3) تعديل قانون التقاعد وتشريعات التوظيف على نحو يسمح باعطاء الأولوية للقادمين الجدد الى سوق العمل. ولعل ذلك يتطلب اعطاء فرص عمل أكثر للشباب.
4) للحد من عدم تكامل التعليم ومتطلبات سوق العمل لا بد من ضرورة تبني نظام مزدوج (الطريقة الالمانية)، من خلال ربط المدرسة بسوق العمل وصولا الى المرحلة الجامعية مع الأخذ بعين الاعتبار نمو القوى العاملة والذي يتفوق بكثير على معدلات النمو السكاني الأمر الذي يشكل تحديا ومصدرا للمكاسب الاقتصادية في نفس الوقت.

المراجع

1) رزاز، سوزان، 2017. سوق عمل محفوف بالتحديات يغدو أكثر تحديا. منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية.

2) المطيري، فايز، 2018. ديناميكية أسواق العمل العربية: التحولات ومسارات التقدم. مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون (8 – 15 نيسان). القاهرة – جمهورية مصر العربية. ص. 20 – 28.

3) سوندارارجان، أرون، 2017. مستقبل العمل. التمويل والتنمية، حزيران 2017، IMF. ص.ص. 7 – 11.

4) لقمان، أحمد،2011. المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ... قاطرة النمو الداعمة للتشغيل. تقرير مؤتمر العمل العربي، الدورة 38: 15 - 22 أيار، 2011. منظمة العمل العربية.

5) سنابلة، نهى،2018. دراسة اتجاهات الشباب المقبلين على سوق العمل. دراسات وأبحاث المجلس الاعلى للسكان. المجلس الأعلى للسكان، عمان – الأردن.

6) خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018 – 2020. مجلس السياسات الاقتصادية، عمان – الأردن.

7) سوق العمل الأردني بالأرقام. مديرية السياسات والتعاون الدولي. قسم السياسات والمسوحات. وزارة العمل خلال الفترة 2000 – 2019.

8) احصاءات العمل في الأردن (2011 - 2015). مديرية الاحصاءات الاقتصادية – قسم احصاءات العمل، تشرين ثاني 2016. دائرة الاحصاءات العامة (DOS).

9) مؤشرات سوق العمل الوطنية (2013 – 2017). مديرية السياسات والتعاون الدولي – قسم بيانات سوق العمل، حزيران 2018.

10) الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2011 – 2020. وزارة العمل الأردنية.

11) واقع وانجازات سوق العمل، 2016. وزارة العمل. وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي.

12) مسح فرص العمل المستحدثة السنوي 2016، تشرين أول 2018. مديرية المنهجيات والأبحاث، قسم التحليل والدراسات.

13) 13.كرافتس، سكولاس (2017). الى أين يتجه النمو الاقتصادي. التمويل والتنمية 54 آذار 2017. صندوق النقد الدولي(IMF).

14) أوغريدي، فرانسيس، 2018. لكي لا يترك عامل وراء الركب. التمويل والتنمية 53 كانون أول 2016. صندوق النقد الدولي (IMF).

15) زكي، رمزي، 1997. الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلة الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، العدد 226. المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ص.ص. 43، 416 – 448. الكويت – الكويت.

16) افهيلد، هورست،2007. اقتصاد يغدق فقرا. عالم المعرفة، العدد 335. المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ص.ص. 59 - 73. الكويت – الكويت.

17) بيكيتي، توماس، 2014. راس المال في القرن الحادي والعشرون. مكتبة الفكر الجديد. ص. 232 250.

18) شيفر، اولريش، 2010. انهيار الرأسمالية: أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود. عالم المعرفة، العدد 371. المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب. الكويت – الكويت.

19) بلوم، ديفيد، 2016. طفرة ديموغرافية. التمويل والتنمية، مارس 2016. صندوق النقد الدولي (IMF). ص.ص. 6 – 9.

20) بلوم، ديفيد، 2020. السكان في عام 2020. التمويل والتنمية، مارس 2020. صندوق النقد الدولي. ص.ص. 6 – 9.

21) نصار، هبة، 2006. التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في المشرق. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). من تقرير اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص. بيروت، 15 – 17 أيار، 2006. ص. ص. 2 – 43.

22) الاسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة 2015 – 2050. دائرة الاحصاءات العامة (DOC). 2016.

23) فرص العمل المستحدثة، نصفي (2020). دائرة الاحصاءات العامة (DOS).